

الهجرة غير شرعية في الجزائر: رصد في مكامن الظاهرة وآثارها

Illegal immigration in Algeria: An examination of the phenomenon's origins and effectsد. نوال بن عمار¹، د. عائشة بن النوي²¹ جامعة باتنة 01 (الجزائر)، nouel.benamar@univ-batna.dz² المركز الجامعي سي الحواس بركة (الجزائر)، aicha.bennoui@cu-barika.dz

تاريخ الاستلام: 2026/01/11 تاريخ القبول: 2026/09/09 تاريخ النشر: 2026/10/01

ملخص:

تناولت الدراسة قضية الهجرة غير شرعية في الجزائر مسلطة الضوء على واقعها وآثارها، والتي أصبحت مصدر قلق متزايد للمجتمع، إذ تشكل تحديات خطيرة لأمن الدولة واستقرارها، واستجابة لذلك تبنت الجزائر عدة استراتيجيات متنوعة لمعالجة هذه القضية، أين تهدف الدراسة الى استكشاف وتحليل الأسباب العميقة للهجرة غير الشرعية وتقييم انعكاساتها على المجتمع الجزائري، وذلك ضمن منهجها الوصفي التحليلي من خلال القراءة التحليلية وتحديد مكامن في السياسات الحالية، على ان تتوصل الدراسة الى نتائج مفادها ضرورة اقتراح بدائل أكثر فعالية تسهم في بناء تنمية داخلية مستدامة.

كلمات مفتاحية: الهجرة غير الشرعية، واقعها في الجزائر، آثارها الاجتماعية والاقتصادية.

Abstract:

The study addressed the issue of illegal immigration in Algeria, highlighting its reality and effects, which has become a growing concern for society, as it poses serious challenges to the security and stability of the state. In response, Algeria has adopted several diverse strategies to address this issue. The study aims to explore and analyze the underlying causes of illegal immigration and assess its repercussions on Algerian society, within its descriptive and analytical approach through analytical reading and identifying its shortcomings in current policies. The study aims to reach conclusions indicating the need to propose more effective alternatives that contribute to building sustainable internal development.

Keywords: Irregular migration, its reality in Algeria, its social and economic effects.

*المؤلف المرسل: د. بن النوي عائشة

1. مقدمة

لقد شهد العالم عدة تحولات سياسية، ثقافية واجتماعية وبيئية خاصة بعد الحرب الباردة، وصاحب ذلك تحولات في المفاهيم المتداولة والقضايا المطروحة على الساحة الدولية، وبرزت ظواهر بدأت تأخذ مكانتها في التحليل والأولية ومن بينها ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي اتخذت بعدا جديدا في العلاقات الدولية والتغيرات الاجتماعية

في مفهوم الدول فهي عبارة عن تهديد لكيانها ومصالحها، وبهذا اشغلت الهجرة غير الشرعية اهتمامات الراي العام الدولي باعتبارها واحدة من المشكلات المستحدثة ذات تداعيات امنية، اقتصادية، اجتماعية، قانونية وسياسية وبيئية ايضا، ، وتأخذ الهجرة غير الشرعية في الجزائر أشكالاً متنوعة، وغالبًا ما تتعلق بطرق عبور غير قانونية، سواء عبر البحر أو الحدود البرية. هذا يتسبب في تعرض المهاجرين للاستغلال والانتهاكات، وأحيانًا الموت. ورغم أن الدول المستقبلية قد تقدم أملاً لتحسين الأوضاع المعيشية، إلا أن هذه الظاهرة تخلق تحديات كبرى تتعلق بالأمن الاجتماعي، والاندماج، وضغوط على الخدمات العامة، مما قد يؤدي إلى توترات اجتماعية وسياسية. كما أن للهجرة غير الشرعية آثارًا خطيرة على الدولة المصدرة، حيث تفقد الجزائر شريحة هامة من شبابها وكفاءاتها الوطنية، مما يُعيق جهود التنمية المستدامة ويزيد من ضعف بنيتها الاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذا السياق تطرح الدراسة الإشكالية التالية: في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الجزائر، كيف تؤثر الهجرة غير الشرعية على الاستقرار والتنمية، وما سبل الحد من آثارها السلبية؟ على ان تتجلى الأهمية البالغة لهذه الدراسة الى معرفة أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها ما ينطوي الموضوع على أهمية علمية كبيرة باعتبارها من المواضيع التي تتلقى اهتماما أكاديميا من طرف العديد من الدارسين في شتى حقول العلوم بإختلاف تصنيفاتها، كما إن الموضوع متشعب من عدة جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وأمنية

ولتهدف الدراسة الى معرفة ما وصلت اليه ظاهرة الهجرة غير الشرعية من تفاقم وكونها جريمة مستحدثة اخذت مداها ونظامها نطاقا واسعا وباتت تشكل خطر و قلق عالميا لما لها من آثار سلبية وامنية و اقتصادية واجتماعية وسياسية والتي تمثل امتهان وانتهاك لحقوق الانسان.

اما عن المنهج المتبع ارتأينا اعتماد المنهج الوصفي تحليلي، وذلك بتفسير الظروف المختلفة التي تحيط بالظاهرة موضع الدراسة عن طريق جمع معلومات وافية ودقيقة حسب الواقع، ووصفها وصفا يوضح خصائصها وأسبابها للوصول الى استنتاجات محددة بشأنها ضمن خاتمها، ومع الاستناد إلى جملة من المعطيات الوطنية والدولية

2. التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة.

تعتبر الهجرة غير الشرعية موضوعًا اجتماعيًا واقتصاديًا معقدًا، حيث تعكس تأثير العديد من العوامل مثل الفجوات في التنمية، ارتفاع معدلات البطالة، الفقر، وضعف السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ولفهم هذا النوع من الهجرة، ينبغي إجراء دراسة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب النظرية والمفاهيم المرتبطة بها، مثل تعريف الهجرة غير النظامية، العوامل التي تدفع الأفراد للرحيل، وتلك التي تجذبهم، وإن هذا الفهم يساعد في صياغة رؤية علمية لعلاج هذه الظاهرة والتوصل إلى حلول عملية.

1.2 مفهوم الهجرة غير الشرعية: لقد كان لمفهوم الهجرة غير الشرعية أو السرية أثر كبير على واقع الدول التنموي والاقتصادي، لأن الهجرات غير الشرعية تشكل عبئا على الدولة المستضيفة، من هنا جاء تعريف الهجرة غير المشروعة، أو الهجرة السرية بأنها: " عملية انتقال الأفراد والجماعات بين الدول بطريقة غير قانونية، وتكون خارقة

الهجرة غير شرعية في الجزائر: رصد في مكانين الظاهرة وأثارها

للقوانين والإجراءات للبلد المهاجر إليه حيث يدخلها المهاجر دون الحصول على تأشيرة دخول، مما يشكل أثراً سواء كان اقتصادياً أو أمنياً على البلد المستضيفة (محمد رضا التميمي، 2011، ص260)، تعرف أيضاً بأنها الطريقة التي يستخدمها الناس للوصول إلى بلد معين دون الإجراءات الرسمية، مبتعدين عن الوثائق القانونية وملفات الهجرة، وغالباً ما يكون السبب وراء الهجرة غير الشرعية هو السعي للجوء أو العمل في البلد المستهدف بشكل غير قانوني ومخالف للقوانين المحلية والدولية. لذلك تعتبر الهجرة السرية انتقال الأفراد أو المجموعات من مكان لآخر بطرق غير قانونية تتعارض مع قوانين الهجرة المعروفة عالمياً للهجرة عدة أنواع مختلفة حسب الظروف المؤدية لها والتي نذكر منها مايلي:

الهجرة الداخلية: مثل الانتقال من المناطق الريفية إلى المدن، وهي تحدث داخل نفس الدولة

الهجرة الطوعية: تتم بناءً على رغبة الشخص وباختياره الكامل، دون أي ضغط أو إجبار من أي نوع سواء كان اقتصادياً أو دينياً أو عرقياً

الهجرة القسرية أو الإجبارية: تحدث عندما يُجبر الأفراد أو العائلات أو الجماعات على مغادرة أوطانهم دون أن يكون لديهم خيار أو رغبة في ذلك

الهجرة المقيدة: تمثل نوعاً من الهجرة ظهر خلال القرن العشرين نتيجة تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين من مختلف أنحاء العالم بشكل عام

الهجرة الدولية: تشير إلى حركة الأفراد خارج حدود دولهم نحو دول أخرى، حيث تتمثل في انتقال يعبر الحدود السياسية

شكل رقم 01: نظرة سريعة على بيانات الهجرة الرئيسية.



المصدر: وكالة الأمم المتحدة للهجرة IOM (2022)، تقرير الهجرة في العالم، ص23-24.

2.2 أسباب وعوامل الهجرة غير الشرعية

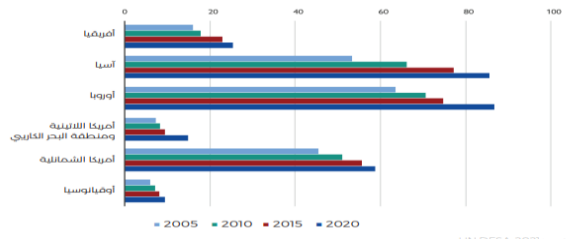
إنّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر أصبحت تمثل خطراً أمنياً جسيماً، ولإدراك هذه الظاهرة، لا بد من استكشاف أسبابها فضلاً عن العوامل المؤثرة فيها. بالإمكان ذكر أبرز الأسباب والعوامل على النحو الآتي:

أسباب تاريخية وجغرافية:

ان العلاقات التاريخية بين دول شمال إفريقيا والدول الأوروبية ترتبط بشكل وثيق بالفترة الاستعمارية، حيث شكلت هذه الحقبة دافعاً رئيسياً للهجرة باتجاه البلدان الأوروبية، ولا سيما فرنسا التي تعد واحدة من أبرز القوى الاستعمارية في أوروبا وبالتالي، يمكن فهم جذور الهجرة من خلال العوامل التاريخية التي تعود إلى فترة الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر (عبد الحميد زوزو، 2007، ص12) شهدت هذه المرحلة موجة واسعة من الهجرة

الجزائرية إلى فرنسا، خاصة خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وفي السبعينيات، تطورت أنماط الهجرة لتندرج ضمن إطار العمالة الأجنبية، حيث ساهم الجزائريون في إعادة إعمار أوروبا من خلال العمل في المناجم والموانئ. مع مرور الوقت، أصبحت الهجرة خاضعة لقوانين صارمة وشروط معقدة، وهو ما أدى إلى تحول الكثيرين نحو الهجرة غير الشرعية بهدف الوصول إلى الضفة الشمالية (Michelle, 2005, p165) للبحر الأبيض المتوسط تزامن ذلك مع فترة إغلاق الحدود واعتماد سياسة مكافحة الهجرة في أوروبا، وهي السياسة التي أدت إلى نتائج عكسية، حيث أسهمت بشكل واضح في تعزيز الهجرة السرية لعب المهاجرون القادمين المقيمون في أوروبا دورًا مهمًا في دعم هذه الظاهرة وتشجيع طرق الدخول غير القانونية، خاصة في ظل تعقيد الإجراءات القانونية للهجرة وبهذا، تحولت الهجرة من كونها قانونية إلى تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل ملحوظ.

شكل رقم 02: المهاجرون الدوليون حسب منطقة الإقامة الرئيسية 2005-2020 (بالملايين)

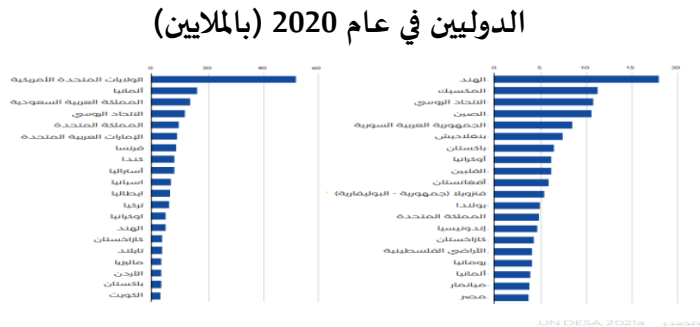


المصدر: وكالة الأمم المتحدة للهجرة IOM (2022)، مرجع سابق، ص 44.

تعتبر العوامل التاريخية أحد المفاتيح الأساسية لفهم توجهات المهاجرين غير الشرعيين نحو الدول الأوروبية، حيث لعبت الأبعاد التاريخية دورًا مهمًا في التأثير على ظاهرة الهجرة بشكل عام، وعلى الهجرة غير الشرعية على وجه التحديد.

إلى جانب ذلك، تأتي الأسباب الجغرافية على رأس العوامل المؤثرة في حركة الهجرة الدولية، حيث يشكل الموقع الاستراتيجي للجزائر عامل جذب قوي، بسبب قربها من القارة الأوروبية وهذا إلى جانب إطلالتها على البحر الأبيض المتوسط، جعل منها بوابة طبيعية نحو الدول الشمالية المتقدمة اقتصاديًا وتكنولوجياً. الأمر ساهم في ارتفاع نسب المهاجرين غير الشرعيين، خاصة من الأفارقة الذين يعبرون الأراضي الجزائرية بهدف الوصول إلى أوروبا لتحقيق تطلعاتهم وطموحاتهم الشخصية (Sarah Collinson, 1996, p14)

شكل رقم 03: بلدان المقصد العشرون الرئيسية (على اليسار) والمنشأ (على اليمين) بالنسبة للمهاجرين



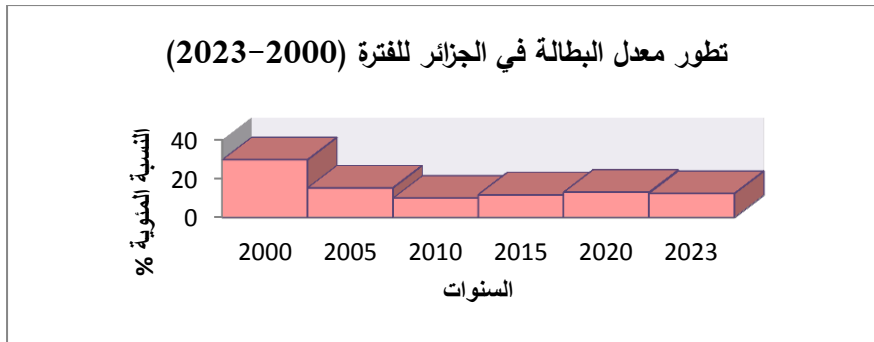
المصدر: وكالة الأمم المتحدة للهجرة IOM (2022)، مرجع سابق، ص 45.

ثانياً: أسباب اقتصادية.

تشكل الأسباب الاقتصادية أحد العوامل الرئيسية وراء الهجرة غير الشرعية، نظراً لتأثيرها الكبير على قرارات الأفراد الراغبين في الهجرة فقد أظهرت الدراسات المتخصصة في قضايا الهجرة أن الدوافع الاقتصادية تحتل مكانة بارزة في هذا السياق. ويبرز ذلك من خلال دور العامل الاقتصادي، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر بشكل واسع، ما يدفع العديد من الأشخاص إلى البحث عن فرص أفضل خارج بلدانهم الأصلية. إن تمثل الهجرة غير الشرعية في جوهرها، انعكاساً لعزيمة الشباب ورغبته القوية في الهروب من الواقع المأزوم الذي يعيش فيه، أملاً في تغيير ظروفه وتحقيق تطلعاته الشخصية. يسعى الشباب، رغم المخاطر التي قد تهدد حياتهم، إلى إيجاد فرص عمل تكفل لهم تحقيق استقلالهم الذاتي وتحسين مستوى حياتهم (رتيبة طيبي، 2012، ص 103).

وان البطالة تؤثر على شريحة واسعة من السكان، خاصة الشباب الحاصلين على شهادات جامعية الذين يواجهون صعوبة في العثور على وظائف. هذا الوضع يدفع العديد منهم إلى اختيار الهجرة كوسيلة للحصول على فرصة عمل وتحقيق الاستقرار والعيش الكريم. غياب الآفاق المهنية للشباب يجعل الهجرة الخيار الوحيد للتغلب على البطالة تشير الدراسات إلى وجود ارتباط وثيق بين ارتفاع معدلات البطالة وزيادة معدلات الهجرة، حيث تميل الدول التي تشهد معدلات بطالة مرتفعة إلى أن تكون أكثر عرضة لظاهرة هجرة مواطنيها، وما يمكن ملاحظته هو تدهور الوضع الاقتصادي في الجزائر، الذي دفعها إلى طلب دعم من صندوق النقد الدولي وقد اشترط الصندوق حينها التحول نحو النظام الاقتصادي الرأسمالي، مما ترتب عليه إغلاق المؤسسات الاقتصادية التي كانت تعاني من الإفلاس وخصخصة عدد من المؤسسات العامة هذا التحول أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال وزيادة معدلات البطالة بشكل ملحوظ.

شكل رقم 04: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2023).

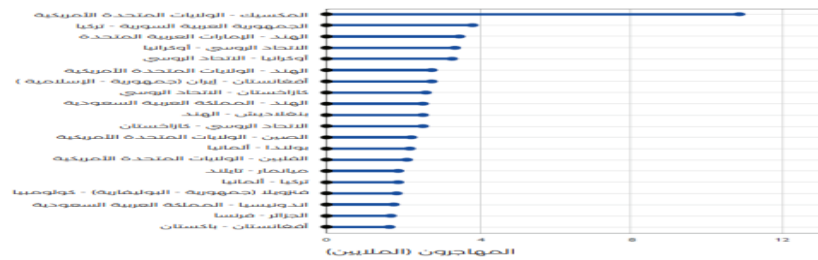


المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر

تُبرز البيانات الإحصائية الواردة في الشكل أعلاه الارتفاع المستمر في معدلات البطالة، وهو ناتج عن عاملين رئيسيين: أولاً: تزايد معدلات النمو السكاني، وثانياً: التسريح المكثف للعمال نتيجة لعملية خصخصة العديد من المؤسسات العامة. هذا التزايد في نسب البطالة يدفع شريحة واسعة من الشباب الجزائري إلى التفكير في الهجرة، سواء بشكل قانوني أو غير قانوني. إضافةً إلى ذلك، تلعب ظاهرة الفقر دوراً جوهرياً في تعزيز الهجرة، حيث يؤدي

ارتفاع معدلات الفقر إلى بحث الأفراد عن فرص عمل خارج البلاد. تصل نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الجزائر إلى حوالي 10% كما يُعتبر التفاوت الاقتصادي بين الدول التي تُصدّر المهاجرين وتلك التي تستقبلهم أحد العوامل المؤثرة في زيادة أعداد المهاجرين هذا التفاوت يعود بالأساس إلى طبيعة الاقتصاد المحلي الذي يعتمد بشكل كبير على الربيع الزراعي والصناعات التقليدية، وهي عوامل لا تضمن الاستقرار المطلوب للتنمية علاوة على ذلك، يتسبب انخفاض الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة في تفاقم أزمة البطالة، مما يدفع كثيرًا من الشباب نحو الهجرة غير الشرعية كحل أمام محدودية الخيارات المتاحة داخل البلاد (محمد رمضان، 2009، ص10)، تعتبر العوامل السياسية والأمنية من أبرز الأسباب التي أدت إلى تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إذ تمثل هذه العوامل محفزات رئيسية تدفع العديد من الأفراد إلى البحث عن سبل للهجرة خارج إطار القوانين المنظمة. فعلى الصعيد السياسي، يمكن تمييز مجموعة من الأسباب مثل غياب الممارسات الديمقراطية، انتشار الحروب الأهلية، وانعدام الاستقرار السياسي، الأمر الذي يترافق غالباً مع أوضاع أمنية متدهورة تُسهم في تفاقم هذا التوجه. أما في السياق الجزائري، فقد لعب التحول السياسي والاجتماعي دوراً بارزاً في تصاعد معدلات الهجرة غير الشرعية، خاصة خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات عندما تبنت البلاد نظام التعددية الحزبية. إلا أن هذه الفترة شهدت أحداثاً مأساوية تمثلت في موجة العنف والإرهاب التي ارتبطت بما يُعرف بالعهودية السوداء، حيث أدت الأزمة السياسية إلى سقوط ضحايا، وظهور حالات فقدان وهجرة قسرية واسعة النطاق، مما عمّق تأثير الأوضاع الأمنية على الحراك الهجري (سليمان الرياشي وآخرون، 1999، ص184)، إلى جانب الخسائر في الممتلكات، كان لهذه الظروف تأثير كبير على تعزيز الهجرة، حيث أدى انعدام الأمن والاستقرار إلى زيادة معدلات الهجرة نحو الخارج بشكل ملحوظ (عبد القادر رزق المخادمي، 2010، ص131) هرباً من الإرهاب وبحثاً عن الأمن.

شكل رقم 05: المسارات العشر الرئيسية للهجرة الدولية من بلد إلى آخر 2020.



المصدر: وكالة الأمم المتحدة للهجرة IOM (2022)، مرجع سابق، ص 47.

2. طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

بفضل الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر، وبفضل تموقعها في قلب دول المغرب العربي وتميزها بحدودها الممتدة مع دول الساحل والصحراء مثل النيجر ومالي، أصبحت الجزائر واحدة من أبرز نقاط العبور للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا وآسيا باتجاه الضفة الجنوبية لأوروبا بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الجزائر أيضاً مصدراً هاماً لهؤلاء المهاجرين نحو أوروبا ظاهرة الهجرة السرية إلى أوروبا منتشرة على نطاق واسع في مختلف أنحاء القارة الإفريقية، إلا أن معدلاتها تزداد كلما توجهنا شمالاً، مما يجعل نصيب دول المغرب العربي منها مرتفعاً بشكل ملحوظ، نتيجة للتحديات المتزايدة التي شهدتها إفريقيا في السنوات الأخيرة، مثل

الهجرة غير شرعية في الجزائر: رصد في مكان الظاهرة وأثارها

الصراعات والفقر والكوارث الطبيعية، أصبحت هذه الظروف من أبرز العوامل المحفزة للهجرة. وفي هذا السياق، اكتسبت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ديناميكية ملحوظة على مستوى حركة السكان. بدايةً، اتخذت هذه الحركات شكلين رئيسيين: اللجوء والنزوح ضمن الحدود الإفريقية. لكن مع تطور وسائل النقل، توسعت هذه الحركة لتشمل نطاقاً إقليمياً أوسع بدأت الهجرات السرية نحو دول المغرب العربي، التي تحولت بعد ذلك إلى مناطق عبور نحو القارة الأوروبية في التسعينيات، ازدادت موجات الهجرة غير الشرعية بشكل ملحوظ نتيجة للتحديات الأمنية الحادة التي واجهتها الجزائر آنذاك. هذه الموجات كانت تأتي من عدة دول مثل النيجر، مالي، تشاد، والسنغال، التي تعد من أبرز الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين عبر هؤلاء المهاجرين الحدود متوجهين عبر مسارات متعددة، كالمسار الجزائر-المغرب إلى إسبانيا، أو الجزائر-ليبيا إلى إيطاليا، أو حتى الجزائر-تونس عبر مضيق صقلية باتجاه إيطاليا وعلى إثر ذلك، تحولت إيطاليا من دولة عبور إلى وجهة استقرار للعديد من هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين (Khadija Elmadmad, 2004, p10)

شكل رقم 06: أهم الطرق المستعملة من طرف المهاجرين غير الشرعيين للوصول إلى أوروبا.



المصدر: قيادة الدرك الوطني- الشراقة- الجزائر.

نظراً للأهمية البالغة التي تمثلها الجزائر في حركة المهاجرين غير الشرعيين نحو تونس أو المغرب، أو بشكل مباشر من الجزائر إلى أوروبا، يعود ذلك بشكل رئيسي إلى امتداد حدودها الواسعة. حيث تتضمن حدود الجزائر مع النيجر حوالي 1300 كلم، مع مالي 1280 كلم، مع ليبيا 1250 كلم، مع المغرب 1523 كلم، مع تونس 955 كلم، ومع الصحراء الغربية 143 كلم، إضافة إلى حدودها مع موريتانيا التي تمتد على مسافة 520 كلم. هذا التنوع والاتساع في الحدود يجعل مراقبتها أمراً بالغ الصعوبة، مما يتيح فرصة أكبر للمهاجرين غير الشرعيين للتسلل وعبور الأراضي الجزائرية وصولاً إلى الضفة الجنوبية لأوروبا، ازداد تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية مع بداية تسعينيات القرن الماضي بسبب تدفق أكثر من 34 جنسية من أفريقيا وآسيا، حيث اتخذ العديد من هؤلاء المهاجرين المغرب كمعبر للوصول إلى إسبانيا ومنها إلى أوروبا، في حين كانت حركة الهجرة عبر ليبيا نحو إيطاليا أقل نشاطاً خلال تلك الفترة نتيجة الأوضاع الأمنية المتدهورة وانشغال القوات الأمنية بمكافحة الإرهاب. الجدير بالذكر أن قرار إسبانيا بتسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين الموجودين على أراضيها بشكل جماعي، في محاولة للحد من الأعداد الكبيرة، أدى إلى تحفيز موجات هجرة غير مسبقة، خاصة من المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية للجزائر. وقد تميزت هذه الهجرات بظهور مهاجرين من دول مثل الهند وباكستان وبنغلاديش، وهي جنسيات لم تكن مألوفة في الجزائر سابقاً (الأخضر عمر الدهيمي، 2010، ص9)، وشهدت ظاهرة الهجرة غير الشرعية انتشاراً كبيراً خلال فترة التسعينات، رغم المخاطر الكبيرة المرتبطة بها، مثل احتمال الموت أثناء محاولات التسلل إلى السفن الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، يواجه

المهاجرون عقوبات صارمة تُفرض عليهم من قبل طاقم هذه السفن عند اكتشافهم مختبئين في زوايا أو أماكن على متنها. هذا بجانب المعاناة المستمرة من الجوع، العطش، والتعب الناجم عن طول مدة الرحلة. ومع ذلك، يعتمد "الحراقة" على مجموعة من الأساليب والطرق التي تُمكنهم من تجاوز الرقابة وضمان نجاح مخططهم للهجرة على الرغم من كل تلك التحديات.

4. الهجرة غير الشرعية داخل الجزائر.

على الرغم من تحسن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر، لا تزال البلاد تشهد موجات نزوح سكاني ومع ذلك، يبدو أنها بدأت تدريجيًا لكن بثبات في التحول إلى وجهة استقبال للمهاجرين وفقًا لإحصائيات التعداد العام للسكان والسكن لعام 2008، بلغ عدد الأجانب المقيمين في الجزائر بشكل قانوني حوالي 95 ألف شخص، ما يمثل نسبة 0.3% فقط من إجمالي السكان وان هذا الرقم لا يشمل اللاجئين، خاصة الصحراويين الذين يعيشون أساسًا في مخيمات بمنطقة تندوف الواقعة في أقصى الجنوب الغربي، كما أنه لا يشمل المهاجرين غير الشرعيين، الذين تتكون أغليبيتهم من مواطني دول أفريقيا جنوب الصحراء. هذه البيانات تأتي كذلك مدعومة بتحقيق أجرته اللجنة الدولية للتضامن بين الشعوب في عام 2005، أفادت الأرقام التي نشرتها صحيفة الوطن في إصدارها بتاريخ 26 أبريل 2009 بأن الجزائر تحولت إلى وجهة رئيسية لاستقبال الهجرة. ففي عام 1999، رصدت الوكالة الوطنية للأيدي العاملة وجود ألف عامل أجنبي فقط في البلاد أما اليوم، فقد ارتفع هذا العدد ليصل إلى 32 ألف عامل أجنبي، يشكل الصينيون نسبة 40% منهم هؤلاء العمال يعملون بشكل رئيسي لدى الشركات الصينية المكلفة بتنفيذ المشروعات العامة، بالإضافة إلى مشروعات البناء وإنتاج المواد الهيدروكربونية، ولا توجد إحصائيات رسمية عن الهجرة غير الشرعية، فيما عدا الإحصائيات التي تحصى عمليات اعتقال المهاجرين غير الشرعيين، ويرصد الباحث محمد صائب موزيت في إسهام نشر على موقع Babel Med، أن عمليات الاعتقال تلك في تزايد حيث كانت 6988 حالة في 2007 وأصبحت 7824 حالة في 2008.

يُعتبر التحقيق الذي أجرته اللجنة الدولية للتضامن مع الشعوب، والذي أُشير إليه سابقاً، من الدراسات النادرة التي حاولت تقدير عدد المهاجرين غير الشرعيين المقيمين على الأراضي الجزائرية وهذا التحقيق، المستند إلى عينة شملت 2000 شخص، قدر عدد هؤلاء المهاجرين بـ 26 ألفاً، مقارنةً بـ 40 ألفاً في عام 2003 وفقاً لتحقيق مشابه أجرته نفس المنظمة غير الحكومية يبدو أن هذا الرقم يعكس الواقع بشكل كبير حيث يتطابق تقريباً مع التقديرات الصادرة عن المفوضية العليا للاجئين خلال الفترة نفسها والتي تشير إلى وجود 21500 مهاجر يُعزى الفرق بين هذه الأرقام إلى أن بيانات الأمم المتحدة لا تشمل اللاجئين من جنسيات غير أفريقية، تشير دراسة اللجنة الدولية للتضامن مع الشعوب إلى أن 40% من المهاجرين يعتبرون الجزائريون وجهتهم النهائية، في حين يرى 40% آخرون أنها مجرد محطة عبور نحو أوروبا، بينما تتنوع أوضاع الـ 20% المتبقية بين مهاجرين عاجزين عن العودة إلى أوطانهم ولاجئين وغيرهم، في هذا السياق، تحولت ولاية تمنراست الواقعة في أقصى الجنوب الجزائري إلى ما يُعرف بـ "العاصمة الإفريقية"، نظراً لاستقطابها أعداداً كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين القادمين من مختلف الدول الإفريقية بحثاً عن حياة أفضل وهرباً من الفقر والحروب الأهلية وقد

الهجرة غير شرعية في الجزائر: رصد في مكان الظاهرة وأثارها

أدى ذلك إلى ارتفاع حالات الإصابة بمرض السيدا، الأمر الذي دفع الجهات الأمنية في الجنوب الجزائري إلى تطبيق إجراءات صارمة للحد من هذه الظاهرة. ومع ذلك، ابتكر بعض المهاجرين أساليب جديدة للتحايل، مثل شراء بطاقات هوية لسكان متوفين من تمنراست ليتمكنوا من الحصول على وثائق تشير إلى أنهم مواطنون جزائريون، كما أن تحقيقاً أجرته صحيفة الجزائر "نيوز" في ولاية تمنراست كشف عن تجاوزات خطيرة ترتبط بتزوير الهوية، حيث تورط فيها بعض سكان المنطقة. كذلك تم الكشف عن شبكات متخصصة في تهريب الأسلحة والمخدرات والاتجار بالأطفال، ما يعكس تعقيد الوضع الأمني والاجتماعي في المنطقة (فليب فارج، 2007، ص47)

جدول 01: إحصائيات الهجرة غير الشرعية من سنة 2001 إلى غاية السداسي الأول لسنة 2006.

		2001	2002	2003	2004	2005	01 semestre 2006	TOTAL
	Affaires	682	874	1005	1219	1410	816	6006
SEXE	Masculin	3591	3850	4609	5944	6519	3399	27912
	Féminin	682	268	261	273	117	82	1683
	Total	4273	4118	4870	6217	6636	3481	29595
Groupe d'âge	Moins 18 ans	98	158	258	208	389	235	1346
	18-29 ans	2641	2478	2903	3755	3920	2010	17707
	29-40 ans	1269	1216	1415	1913	1908	1021	8742
	Plus de 40 ans	265	266	294	341	419	215	1800
Suites judiciaires	Écroués	1854	1117	1200	1217	1539	843	7770
	Libérés	162	342	434	450	316	150	1854

المصدر: قيادة الدرك الوطني-الشرافة-الجزائر.

5. آثار الهجرة غير الشرعية.

ان ظاهرة الهجرة باتت محط اهتمام كبير على مختلف المستويات، خاصة في الدول الأوروبية التي بدأت بتطبيق خطط صارمة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وذلك في مواجهة تزايد أعداد المهاجرين على اعتبار هذه الظاهرة أصبحت تُشكل تحديات اجتماعية وثقافية أثارت نوعاً من القلق بين سكان تلك الدول لذا اتجهت العديد من الحكومات إلى إصدار تشريعات مشددة بهدف تنظيم وتقنين الهجرة، كما هو الحال في فرنسا التي قامت بتعديلات تهدف لضمان اندماج الأسر المهاجرة في المجتمع. وعلى صعيد آخر، أولت الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً بهذه القضية، حيث أصدرت في مايو 2006 تقريراً حول الهجرة الدولية وعلاقتها بالتنمية (شلي مغاوري ، 2006)

1.5 الانعكاسات السياسية.

يعتبر القلق بشأن الأمن من أكبر التحديات وأكثرها خطورة، حيث تعمل هذه الظاهرة على زيادة معدلات وأنواع الجرائم، خاصة عندما لا يمكن التعرف على المجرمين. يمكن أن تسهل الهجرة غير الشرعية إدخال الأسلحة والمتفجرات والذخائر، مما يؤثر سلباً على استقرار الدول. كما تساهم في انتشار الأفكار المتطرفة ودخول عناصر من جماعات أو عصابات إرهابية تهدف إلى تقويض الأمن في البلاد (حمدي شعبان لواء ، 2006، ص11) دون أن ننسى الجرائم التي يرتكبها المهاجر غير الشرعي كالسرقة في حال لم يتمكن من الحصول على مال لسد حاجياته أو ترويج المخدرات أو الانخراط في شبكات الدعارة، تزيد جريمة الاتجار بالبشر من خلال عصابات المافيا التي تشتغل بالخداع والقمع والقهر العقلي والجسدي وتشير الأبحاث إلى أن تهريب البشر يمثل

تهديدا للأمن الوطني والسياسي، فقد تم إدخال عملاء ومخربين بين المهاجرين غير القانونيين، مما أدى إلى تشكيل خلايا إرهابية تهدف إلى إثارة الفوضى في الدول المستضيفة فالاتجار بالبشر يعتبر شكلا من أشكال العبودية في العصر الحديث، وهو في الحقيقة جريمة ضد الإنسان واعتداء على كرامته وإنسانيته تتجاوز كونه جريمة ضد الدولة والمجتمع، والاتجار بالبشر هو جريمة لها طبيعة خاصة، لأنها تتعلق بأشخاص يعانون من الفقر الشديد والبطالة ونقص الأمان الاجتماعي و ان الدول التي تصدر هؤلاء الأفراد غالبا ما تكون دول فقيرة تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية وأخلاقية ومن جهة أخرى فان الدول التي تستقبل هؤلاء الأشخاص تكون عادة غنية اقتصاديا وتتمتع بمستوى عالٍ من الرفاهية والازدهار، لكنها في نفس الوقت تواجه مشاكل أخلاقية وضعف في الدين، ومن بين هذه الدول: الولايات المتحدة الأمريكية، دول الخليج، دول منطقة الشرق الأوسط، ودول غرب أوروبا، التي توفر فرص عمل وتحسن نوعية الحياة(عثمان الحسن اخرون، 2008، ص81)، ويوجد أنواع مختلفة من التجارة بالبشر، ومنها تقديم عمل غير قانوني يتمثل في استغلال جنسي وممارسة الدعارة وبيع الأعضاء يمكن أن يحدث ذلك بموافقة الشخص أو بإجباره، حيث يتضمن الأمر استخدام القوة أو الاختطاف أو الاحتيال أو طرق أخرى وعادة ما يكون الضحايا من النساء والأطفال، وغالبًا ما لا يصلون إلى سن معين، وهؤلاء يحصلون على أجر لاستغلالهم لا يكفي لتلبية احتياجاتهم الأساسية(سوزي عدلي فاتن، 2008، ص12) ولقد جرم المشرع الجزائري هذا النشاط غير المشروع بموجب القانون رقم (09/01) المؤرخ في 25 فبراير 2009.

2.5 الانعكاسات الاقتصادية.

الهجرة، سواء كانت قانونية أو غير قانونية، لها تأثيرات اقتصادية مختلفة على الدول التي ترسل المهاجرين وكذلك الدول التي تستقبلهم، حيث توجد أنواع متعددة من التأثيرات التي سواء قد تكون إيجابية أو سلبية.

- الدول المستقبلة للهجرة.

توجد نتائج إيجابية لأن اليد العاملة المهاجرة أصبحت جزءًا مهمًا وقويًا في الاقتصاديات الخاصة بتلك البلدان. وهذا ساعدهم على استغلال الموارد والقدرات المتوفرة بشكل جيد، مما أدى إلى تحسين النمو وزيادة الدخل الوطني وتطوير المجتمع لكن الأمر يحتوي أيضاً على بعض التأثيرات السلبية من الجانب الاقتصادي للدول التي تستقبل، وهي تظهر في:

✚ تفاقم مشكلة البطالة لعدم توفر فرص العمل لأبناء الوطن.

عدم دمج المهاجرين في المجتمع الذي يعيشون فيه خاصة بعد أحداث (11 سبتمبر 2001) (عثمان الحسن وآخرون، 2008، ص83).

✚ انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة وظهور سوق ظل موازنة للعمالة

المسؤولة التي تقب بأجور أقل وشروط عمل قاسية.

- بالنسبة للدول المصدرة للهجرة.

فالإيجابيات تتمثل في التحويلات المالية التي تتدفق من مواطنيها المهاجرين حيث بلغت عام 2005 نحو 200 مليار (شلي مغاوري ، 2006، ص50).

أما السلبية يمكن إجمالها فيما يلي:

- ◆ ندرة الكفاءات والمتميزين مما يؤدي إلى حدوث اختلال مهني.
- ◆ انتشار المشاريع الوهمية.
- ◆ تزايد جرائم غسل الأموال.
- ◆ الشعور بعدم الولاء لمؤسسات الوطنية نتيجة المقارنة بين ما يتقاضاه في وطنه وما يتقاضاه أقرانه في دول المهجر.

دور التحويلات المالية في زيادة معدلات التضخم في الدولة الأم نتيجة نقل أنماط الاتفاق الاستهلاك

3.5. الانعكاسات الاجتماعية.

يتابع العديد من الباحثون الاجتماعيون العديد من القضايا الاجتماعية الناتجة عن ظاهرة الهجرة غير القانونية، سواء في الدول التي تستقبل المهاجرين أو تلك التي تصدرهم وقبل الحديث عن العواقب السلبية لهذه الظاهرة، يجب أن نوضح بعض الحقائق عنها، حيث أن 98% من المهاجرين هم رجال تتراوح أعمارهم بين 20 و45 سنة، مما يؤدي إلى ما يلي::

- ظاهرة الزواج من الأجانب. وهذا راجع لبحث المهاجر غير الشرعي عن مبرر مشروع لوجوده الأمن داخل الدولة غالبا ما ينتج عنه الطلاق وبالتالي مشكلة نسب الأطفال وبالتالي ظهور جيل غير سوي من الشباب.

• ترسيخ قيم دونية، العمل اليدوي لدى أبناء الدولة المستقبلية للمهاجرين.

• دخول عادات غريبة على المجتمع، وظهور قيم جديدة وثقافات دخيلة مثل التسول، التسكع والبطالة.

- ظاهرة الأقليات.

■ الذين يتواجدون في أماكن معينة تجمعهم ثقافة خاصة فيحاولون إثبات وجودهم بالضغط على

المجتمع بإثبات وجودهم قد تصل أحيانا إلى العنف والتدمير.

■ مشكلات الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الأصلية لأبناء الدولة.

■ كما أن العمالة غير المشروعة قد تكون مصدر لنشر الأوبئة والأمراض مثل الإيدز، التهاب الكبد الوبائي،

إضافة إلى أن المهاجرين غير الشرعيين لا تتوفر لديهم الإمكانيات اللازمة لنفقات العلاج وغايتهم يدخلون

في منظمة لتأمين الصحي

6. خاتمة:

تعدّ الهجرة غير الشرعية من الظواهر الاجتماعية المعقدة التي تواجه الجزائر في الوقت الراهن، لما تحمله من أبعاد متشابكة تمسّ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد أظهرت هذه الدراسة أنّ الظاهرة لا تقتصر على رغبة الأفراد في تحسين ظروفهم المعيشية، بل هي نتاج لتداخل عوامل عميقة، من أبرزها البطالة، الفقر، الإقصاء الاجتماعي، والنزاعات الإقليمية، مما يجعل من الجزائر بلداً مصدراً وعبوراً واستقبلاً

في آنٍ واحد، أظهرت النتائج أن وجود هذه الظاهرة بشكل مستمر، بالرغم من المخاطر الكبيرة التي تواجه حياة المهاجرين، يبين مدى عمق الأزمة التي يعاني منها الشباب، وحاجتهم إلى فرص حقيقية تضمن لهم مستقبلاً أفضل. كما أظهرت الدراسة تأثيرات اجتماعية خطيرة، مثل تفكك الأسر، ضعف الشعور بالانتماء، وصعوبات في الاندماج، بالإضافة إلى تأثيرات اقتصادية سلبية مزدوجة تتضمن فقدان المهارات الوطنية، وزيادة الضغط على سوق العمل والخدمات، مما يوجب إعادة النظر فيها ضمن خطة وطنية شاملة تأخذ بالحسبان التغيرات المحلية والدولية. في هذا النطاق، يعتبر التعاون على المستوى الإقليمي والدولي عنصراً أساسياً، سواء لمواجهة شبكات التهريب أو لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة في دول المنشأ.

من التوصيات التي يمكن أن تساعد في تقليل هذه الظاهرة، من أهمها:

-تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للشباب من خلال توفير فرص عمل مستدامة، وتطوير برامج للتدريب المهني والمشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة، ومحاربة الفساد، وتنظيم حملات توعية فعالة. كما أن دعم الأبحاث والدراسات الميدانية عن هذه الظاهرة، وعلى أن يتم إنشاء مراكز استقبال تراعي حقوق الإنسان، وتحسين المناطق الحدودية والمحرومة، تظل خطوات حيوية نحو إنشاء بيئة آمنة ومستقرة.

7. قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. الرياشي سليمان، صالح فيلاي وآخرون (1999)، *الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية*، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
 2. المخادمي عبد القادر رزيق (2010)، *الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربة وحلم العودة*، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية
 3. الحسن عثمان وآخرون (2008)، *الهجرة غير المشروعة والجريمة*، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، د.ط.
 4. زوزو عبد الحميد (2007)، *الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية
 5. عدلي فائق سوزي (2008)، *الاتجار بالبشر*، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1.
 6. لواء وحلمي شعبان (2006)، *الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)*، مركز الإعلام الأمني.
7. Sarah Collinson (1996), *The Politics of Migration in Euro-Maghreb Relations*, London: The Royal Institute of International Affairs..

الرسائل والمذكرات:

8. الأخضر عمر الدهيمي (2010)، *التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"*، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.

المقالات:

9. التميمي محمد رضا (2011)، *الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية*، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 03 (04)، جامعة ورقلة، الجزائر، 289-308
10. شلبي مغاوري (2006)، *الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة*، مجلة السياسة الدولية، المجلد 42 (165)، 48-51
11. طيبي رتيبة (2012)، *"البطالة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية في الجزائر"*، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية منشورات سعد دحلب البليدة، العدد 08.
12. فارح فيليب، *الهجرة المتوسطية تقرير عام 2005 (2007)*، "حالة الجزائر"، المفوضية الأوروبية برنامج ميداء، معهد الجامعة الأوروبية.
13. محمد رمضان، (2009) *"الهجرة السرية في المجتمع الجزائري أبعاده وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي"*، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43
- 14.
15. Michelle Guillant (2005), « *La Mosaïque de Migrations Africaines* », Paris Revue Esprit N°160.
16. Khadija Elmadmad (2004). *Les Migrants et Leurs droit au Maroc*, Cahier de l'UNESCO (migration et droit humains), 95 Université Hassan 2 Ain choc, Casablanca. Maroc.